* المجلة اللبنانية للعلوم الإسلامية
* السنة الأولى - العدد الأول
1444-1443
* جامعة طرابلس / لبنان
www.ut.edu.lb

* The Lebanese Journal For Islamc Studies
* Issue No First-First Year
2021-2022
* University Of Tripoli/Lebanon
journal@ut.edu.lb

E- ISSN : 2709-460X
P- ISSN : 2960-1622

تاريخ الإرسال: 16-6-2021 تاريخ القبول: 19-6-2021 تاريخ النشر: 12-8-2021

البحث السادس

توجيه انفرادات الوقف الهَبْطيّ في الجزء الخامس من القرآن الكريم وأَثر ذلك في التفسير

Directing The Uniqueness Of The Downward Endowment In The Fifth Part Of The Noble Qur'an And Its Effect On Interpretation

د. طارق أحمد عقيلان
Dr. Tariq Ahmed Aqilan
د. أمجد وفيق أبو مطر
Dr. Amjad Wafik Abu Matar

ملخَّص البحث

يهتمُّ هذا البحث بدراسة مواضع الانفراد في الوقف عند الإمام الهَبْطِيّ، ممّا انفرد به عن مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون عن نافع؛ إذْ يُعَدّ الإمام الهبطي أحد أئمة التجويد المشتهرين ببلاد المغرب العربي، وقد لاقت وقوفه شهرةً واسعةً، جعلَتْها موضع اهتمام العلماء والباحثين.

كما أثارت بعض وقوفه إشكالات لغوية وتفسيرية، وصلت إلى حدّ اتهامه بوضع هذه الوقوف من دون علم باللغة والإعراب والتفسير، فكانت هذه الدراسة لمحاولة توجيه بعض هذه الوقوف في جزء من القرآن الكريم، وهو الجزء الخامس.

وقد استقرأتْ هذه الدراسة، بعد التعريف بالإمام الهبطيّ والوقف الهبطيّ، مواضعَ الوقف عند الإمام الهبطيّ في الجزء الخامس من القرآن الكريم، وذلك من مصحف الجماهيريّة الليبيّة، ومقارنتها بمصحف مجمع الملك فهد برواية قالون عن نافع، والتنقيب عن أقوال علماء الوقف والابتداء في كل وقف منها، وتحليل هذه الوقوف ودراستها مع دراسة معانيها المترتبة عليها من كتب التفسير واللغة والإعراب والقراءات، ثم محاولة توجيه هذه الوقوف بحسب ما تقتضيه الحاجة، والترجيح بينها، وبيان أولوية الوصل أو الوقف عند كل موضع منها، مع بيان الأثر التفسيري المترتّب على هذه الوقوف، وسيظهر من كل ما سبق العلاقةَ الوطيدة بين العلوم، ويُؤكِّد حاجةَ بعضها إلى بعض.

الكلمات المفتاحيّة: الإمام الهَبَطي، المغرب العربي، انفراد الوقف الهبطي، الوقف والابتداء، رواية قالون عن نافع، علم القراءات

* * *

Research Summary

This research is concerned with studying the places of pauses by Imam Al-Habṭī, which he has uniqueness of the narration of Qalon on the authority of Nafi' comparing with the Muṣḥaf of King Fahd Complex, where Imam Al-Habṭī is one of the famous recitation imams in Maghreb.

Pauses of Imam Al-Habṭī have reached wide fame, which made scholars and researchers focus on them. At the same time, some of his pauses raised problematic situations in linguistic and interpretation. Therefore, he was accused of placing these pauses without linguistic knowledge، parsing and interpretation. So, this study is an attempt to direct some of these pauses in the fifth part of the Holy Qur'an.

This study starts by giving an overview of the biography of Imam Al-Habṭī and defining Al-Habṭī pauses. Then, places of the pauses that are suggested by him, in the fifth part of the Holy Qur'an, were inducted. This has been done by several steps.

Firstly, a comparison, between Al-Habṭī's pauses in the Mushaf of the Libyan Jamahiriya and the Mushaf of the King Fahd Complex according to the narration of Qalon on the authority of Nafi', has been done. Secondly, pauses and beginnings of the scholars have been explored. Thirdly, pauses and their meanings that are derived from the books of interpretation، language، parsing and the variant recitations, have been analyzed. Fourthly, a trial of directing these pauses as needed and giving preference between them

to clarify the priority of the continuing or pause at each position, has been applied. Lastly, an explanatory effect, in Qur'anic interpretation, of each place of pause has been offered.

As a result of what has been mentioned above, it is shown the close relationship between all aspects of Islamic studies and confirmed their needs for each other.

Keywords: Imam Al-Habṭī, **Maghreb, Uniqueness of** Al-Habṭī's **pause, pause and starting,**

narration of Qalon on the authority of Nafi', variant recitations

❊ ❊ ❊

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن استنّ بسنته وسار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين، أما بعد:

فَيُعدّ علم الوقف والابتداء من أشرف العلوم، نَظَرًا إلى تعلُّقه بكتاب الله تعالى؛ فبِهِ يتعرَّف القارئُ الوقوفَ عند الأماكن التي يُستحسن الوقوف فيها، ويتَنَبَّهُ إلى الأماكن التي يُستقبَح الوقوف عليها؛ لذلك اختار الباحثان موضوعهما للبحث في هذا العلم، وجعلا عنوانه: «توجيه انفرادات الوقف الهَبْطِيّ في الجزء الخامس من القرآن الكريم وأثر ذلك في التفسير»، حيث قاما بمقارنة الوقوف المذكورة في كتاب تقييد الوقف الهَبْطِيّ ومصحف الجماهيريّة الليبية برواية قالون عن نافع مع مصحف مجمع الملك فهد برواية الإمام قالون عن نافع، وطبعات المصاحف المعتمدة في هذا البحث هي:

- مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون عن نافع. طُبع عام: ١٤٣١هـ.
- مصحف الجماهيرية الليبية برواية قالون عن نافع. طبعة (٢): ١٣٩٩هـ-١٩٨٩م.

والمقصود بالانفراد: المواضع التي انفرد بها مصحف الجماهيرية الليبية برواية قالون عن نافع، والذي يعتمد على الوقف الهبطي، عن مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون عن نافع، والذي اختارت وقوفَه لجنةٌ مختصَّةٌ من العلماء، وسنقوم - بإذن

الله – بتوجيهها، وذلك بالاستعانة بكتب التفسير واللغة والوقف والابتداء وغيرها، بحسب ما تقتضيه الحاجة.

أوَّلًا: تساؤلات الدراسة

ما المَواطن التي انفرد بها مصحف الجماهيريّة، الذي يعتمد وقوف الإمام الهبطيّ، عن مصحف الملك فهد برواية قالون عن نافع في الجزء الخامس من القرآن الكريم؟ وهل لهذه الوقوف معانٍ وتوجيهات؟ وهل وضعَها عن علمٍ ودرايةٍ ببعض العلوم؟ وهل يصلح أن يكون وقفًا؟ وما الّذي يترتَّب على هذا الوقف من معانٍ في التفسير؟

ثانيًا: هدف الدراسة

هناك بعض الوقَفات للإمام الهَبْطِيّ (ت ٩٣٠هـ) أصبحت محلَّ نظر بين طاعن فيها ومؤيِّد لها، حتى وصفه البعض جرّاء ذلك بعدم علمه بالعربيّة؛ لذلك تهدف هذه الدراسة إلى:

١. إظهار هذا الوقف الذي يبدو مستغربًا في نماذج من وقوفه عند بعض الدّارسين، ومحاولة توجيهه.
٢. بيان ما له وجه قويّ في العربية من هذه الوقوف.
٣. بيان أثر هذه الوقوف في المعنى التفسيري المراد من الآية، وتوجيه ذلك من أمّهات الكتب.

ثالثًا: أهميّة الدراسة

١. تكمن أهميّة البحث في أنه يخدم علم الوقف والابتداء، فهو يبيِّن وقف الإمام الهَبْطِيّ المعتمد في مصحف الجماهيرية برواية قالون عن نافع، والذي لم يوافق مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون عن نافع، وبيان جواز هذه الوقوف من عدمه، والأثر التفسيري المترتب عليها، وذلك يكون بالبحث والتنقيب في الكتب.

٢. إن هـذا الوقـف قـد انتـشر في المغـرب العـربي قـراءةً وإقـراءً، حتـى صـار بعضهـم يلتزم بـه ولا يأخـذ بغـيره، إلى درجـة تـرك الوقـف عـلى رؤوس الآيـات أحيانًـا، فلابـد مـن دراسـته وتمحيصه.

رابعًا: حدود الدراسة

١. اختـار الباحثـان مصحـف الجماهيريـة الليبيـة بروايـة قالـون عـن نافـع، الـذي يعتمـد الوقـف الهبطـي، ومصحـف مجمـع الملـك فهـد بروايـة قالـون عـن نافـع، للمقارنـة بينهـما.

٢. تـم اختيـار هذيـن المصحفـين لاتفـاق ترقيـم الآيـات، واتحادهمـا في رمـز الوقـف، وفي الروايـة نفسـها، وفي عـدّ الآي.

٣. اسـتقراء المواضـع مـن الجـزء الخامـس في القـرآن الكريـم، والتـي خالـف فيهـا مصحـفُ الجماهيريـة مصحـفَ مجمـع الملـك فهـد في الوقـوف، وهـو مـا يعنيـه الباحثان بمصطلـح: انفـرادات الوقـف الهبطـيّ.

خامسًا: الدراسات السابقة

١. تقييـد وقـف القـرآن الكريـم للشـيخ محمـد بـن أبي جمعـة الهَبْطِـي، دراسـة وتحقيـق الدكتـور الحسـن بـن أحمـد وكّاك، الطبعـة ١٤١١هـ، ١٩٩١م، (د.ن).

٢. منهجيـة ابـن أبي جمعـة الهَبْطِـي في أوقـاف القـرآن الكريـم، للشـيخ بـن حنفيـة العابدين، دار الإمـام مالـك، الجزائر، الطبعـة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٣. الأسـس العامـة التـي بنـى عليهـا الإمـام الهبطـي وقوفـه، محمـد الصالـح أبـو عافيـة، وهـي رسـالة ماجسـتير في تخصـص اللغـة والدراسـات القرآنيـة بجامعـة الجزائـر، نوقشـت سـنة ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، اهتمـت هـذه الدراسـة بالجانـب النظـري كثـيرًا مـع الإسـهاب فيـه.

٤. التوجيـه النحـوي للوقـف الهبطـي في القـرآن الكريـم وأثـره في المعنـى، ربيعـة خفـة، وهـي رسـالة ماجسـتير في الآداب واللغـة العربيـة في جامعـة محمـد خضـيرة بسـكرة

بالجزائـر، نوقشـت سـنة ٢٠١٥-٢٠١٦م.

٥. التوجيـه اللغـوي للوقـف المشـكل عنـد الإمـام الهبطـي في الأجـزاء الثلاثـة الأولى مـن القـرآن الكريـم، إبراهيـم أحمـد عبدالجليـل، وهـي رسـالة دكتـوراه في تخصُّـص القـراءات القرآنيـة في جامعـة العلـوم الإسـلامية العالميـة، عـمان، ٢٠١٦م.

٦. منحـة الـرؤوف المعطـي ببيـان ضعـف وقـوف الشـيخ الهَبْطِـي، للمحـدّث عبـد الله الصديـق الغُـماري، دار الطباعـة الحديثـة، الـدار البيضـاء، المغـرب، (د.ت).

سادسًا: منهجية الدراسة

تختلـف هـذه الدراسـة عـمّا تقـدم مـن الدراسـات السـابقة التـي ذكـرت، فهـي تعتمـد عـلى الاسـتقراء والمقارنـة والتحليـل، حيـث تتمثّـل فيـما يـلي:

١. توضيـح انفـرادات الإمـام الهبطـي في الوقـف ودراسـتها مـن خـلال الجـزء الخامـس مـن القـرآن؛ لتكـون نموذجًـا ودليـلًا عـلى وقوفـه، عـلى أمـل أن يتيـسر إكمالهـا في باقـي مواضـع الوقـف مـن القـرآن الكريـم، وهـذا مـا يسـتدعي المقارنـة.

٢. يعتمـد هـذا البحـث الاسـتقراءَ والمقارنـةَ والتحليـلَ في آنٍ مَعًـا، فهـو دراسـة عمليـة أكثـر مـن كونهـا نظريـة؛ إذْ تتبَّعَـتْ وقارنَـتْ وقوفـات الإمـام الهَبْطِـيّ التـي انفـرد بهـا عـن مصحـف مجمـع الملـك فهـد بروايـة قالـون عـن نافـع، أمـا باقـي الدراسـات فكانـت في الغالـب تهتـم بالجانـب النظـري أكثـر مـن اهتمامهـا بالجانـب العمـلي.

٣. يجمـع هـذا البحـث بـين التوجيـه النحـوي والبيـاني وبيـان أثـر ذلـك في المعنـى التفسـيري للآيـة الكريمـة، وهـذا هـو التحليـل، ويتـم هـذا التوجيـه بالاسـتعانة بكتـب التفسـير واللغـة والإعـراب والوقـف والابتـداء وغيرهـا، بحسـب مـا تقتضيـه الحاجـة لبيـان التوجيـه وأثـر ذلـك في التفسـير، أمـا باقـي الدراسـات فـكان بعضهـا عبـارة عـن جمـع للمواضـع فقـط، وبعضهـا يختـص بالإعـراب فقـط.

واقتضت طبيعة الدراسة أن يكون البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة:

* **المقدمـة**: ذكرنـا فيهـا مشـكلة البحـث وأهدافـه وأهميتـه والدراسـات السـابقة

ومنهجيتـــه.

* **التمهيد**: ويشتمل على
  - **أولًا**: التعريف بالوقف والابتداء.
  - **ثانيًا**: علامات الوقف عند المشارقة والمغاربة.
  - **ثالثًا**: التعريف بالإمام الهَبْطِي.
  - **رابعًا**: التعريف بالوقف الهبطي.
* **المبحث الأول**: الوقوف التي انفرد بها الهبطي عن مصحف مجمع الملك فهد، وذكرها علماء الوقف، وأثرها في التفسير.
* **المبحث الثاني**: الوقوف التي انفرد بها الهبطي عن مصحف مجمع الملك فهد، ولم يذكرها علماء الوقف، وأثرها في التفسير.
* **الخاتمة**: وتضمنت أهم النتائج التي توصَّلَت إليها الدراسة.

* * *

التمهيد

إنَّ علـم الوقـف والابتـداء مـن العلـوم المهمـة لقـارئ القـرآن، إذ بـه يعـرف أيـن يقـف ومـن أيـن يبتـدئ، وكيـف يكـون وقفـه في ضمـنِ ضوابـطَ وأسـسٍ تراعـي اللغـة العربيـة، ومعنـى الآيـة الكريمـة.

- **أولًا: التعريـف بالوقـف والابتـداء:** الوقـف في اللغـة: «يـدل عـلى تمكُّـث في شيء ثـم يقـاس عليـه، ومنـه وقَفْـتُ أقـفُ وُقُوفًـا»[1]، وقـال الإمـام الأشـموني: «الوقـف لغـةً هـو الكـفّ عـن الفعـل والقـول»[2]، وقـد جـاء الفعـل (وَقَـفَ) في القـرآن الكريـم في عـدَّة مواضـع منهـا: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡ﴾ [الأنعـام: ٣٠].
- **وفي الاصطـلاح:** عرّفـه الإمـام النيسـابوري بقولـه: «الوقـف قطـع الكلمـة اسـمًا أو فعـلًا أو حرفًـا عـمّا بعدهـا ولـو فرْضًـا»[3]، وعرّفـه الإمـام ابـن الجـزري تعريفًـا مطولاً، لكنـه فـرّق فيـه بـين الوقـف والقطـع والسـكت، حيـث قـال: «والوقـف: عبـارة عـن قطـع الصـوت عـلى الكلمـة زمنًـا يُتَنَفَّـس فيـه عـادةً بنيّـة اسـتئناف القـراءة إمّـا بـما يـلي الحـرف الموقـوف عليـه، أو بـما قبلـه... لا بنيّـة الإعـراض»[4].

وقد اعتمد الباحثان تعريف ابن الجزريّ للوقف في هذه الدراسة.

---

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٦/ ١٠٣.

(٢) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ٢٤.

(٣) النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ١/ ٤٤.

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/ ٢٤٠.

* **أقسام الوقف:**

وينقسم الوقفُ أربعةَ أقسام: اختياريّ واضطراريّ واختباريّ وانتظاريّ[١]، والكلام في هذا البحث يتعلَّق بالوقف الاختياريّ، وهو بذاته ينقسم عدَّةَ أقسام، بحسب القراءة والإعراب والمعنى، فكلّ عالم من علماء الوقف والابتداء اجتهد في تقسيمه أقسامًا، واصطلح على مصطلح سار به في كتابه.

_ **ثانيًا: علامات الوقف عند المشارقة والمغاربة**

١. **علامات الوقف عند المشارقة:** ظهرت نسخٌ للمصاحف الشريفة اعتمدت مصطلحاتِ السجاونديّ، وقد لاقت وقوفُه ورموزُه قَبولًا، فاعتمدوها في مصاحفهم، واعتنوا بتطبيقاتها وزادوا عليها، وطوَّروا رموزها، وجعلوها فوق أواخر الكلمات، فكانت رموزهم كالآتي:

(مـ) علامة الوقف اللازم، (لا) علامة الوقف الممنوع، (قلى) علامة الوقف الجائز مع كون الوقف أولى، (ج) علامة الوقف الجائز جوازًا مستوي الطرفين، (صلى) علامة الوقف الجائز مع كون الوصل أولى، وعلامة تعانق الوقف(∴ ∴) وهذه العلامات هي التي استقرّ عليها قرّاء المشارقة مؤخّرًا، وعمَّمتها إدارة البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بمصر في طباعة المصاحف[٢].

٢. **علامات الوقف عند المغاربة:** إن الوقوف التي اختيرت في أغلب مصاحف المغاربة هي من وضْعِ الهَبْطِيّ، وهي معروفة لدى أكثر الحفاظ في المغرب، وتتضمن جميع أنواع الوقوف المصطلح عليها عند أهل هذا العلم، ويعتمدون لها حرفًا واحدًا فقط يرمزون له بالرمز ﴿ صٓ ﴾ المختصرة من كلمة (صه)، التي تعني قف، وكلمة (صه) هي اسم فعل أمر بمعنى اسكت، فاختيرت رمزًا

(١) ينظر: الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: ٢٧.

(٢) ينظر: توتونجي، ترجيحات الإمام الداني والإمام السجاوندي في الوقف والابتداء (دراسة مقارنة)، ص: ١٨٢.

للوقف لقصرها ودلالتها على السكت الذي بمعنى الوقف هنا[١].

_ **ثالثاً: التعريف بالإمام الهَبْطِي**

١. **اسمه ونسبه ومولده:** هو محمد بن أبي جمعة الهَبْطِي السُّماتي، وكنيته أبو عبدالله[٢]، وقد ولد في حدودِ منتصف القرن التاسع الهجريّ، في مدشر أهباطة، وهي من قبيلة سُماته إحدى قبائل الجبل بشمال المَغْرب، ولذلك جاءت نسبته الهَبْطِيّ السُّماتي[٣].

٢. **حياته العلمية:** تعلم الهَبْطِيّ على عادة أبناء البادية في الكُتَّاب، ثم رحل إلى فاس وأنهى بها دراسته، ثم كرّس حياته لتعليم كتاب الله وتَلقينِ رواياته[٤].

٣. **شيوخه وتلامذته:** تعلّم على عدد من شيوخ زمانه؛ ومنهم[٥]: أبو عبد الله بن غازي[٦]، والشيخ عبد الله الغزواني[٧]، وتتلمذ على يديه عدد كبير من الطلبة، منهم: أبو عبد الله محمَّد بن علي بن عِدَة الأندلسي[٨] (ت٩٧٥هـ)، وأبو عبد الله

(١) ينظر: مصحف الجماهيرية / ليبيا، الصفحة المرموز لها بالرمز (ط) في آخر المصحف.

(٢) ينظر: مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ١/ ٤٠٠.

(٣) ينظر: سعيد إعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ص: ١٧٦.

(٤) ينظر: البرماوي، إمتاَعُ الفُضَلاء بتَرَاجِم القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِن الهِجري، ٢/ ١٧٦.

(٥) ينظر: مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ١/ ٤٠٠. وينظر: سعيد إعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ص: ١٧٧.

(٦) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي، أبو عبد الله: مؤرخ حاسب فقيه، من المالكية، من بني عثمان (قبيلة من كتامة بمكناسة الزيتون) ولد بها وتفقه بها وبفاس، من مؤلفاته: الروض الهتون في أخبار مكناسة، والفهرسة المباركة في أسماء محدثي فاس وكتّابها، وكليات فقهية على مذهب المالكية، وتفصيل الدرر في رسم القرآن، وتفصيل الدرر في القراءات. توفي: (٩١٩ هـ). ينظر: الزركلي، الأعلام (٥/ ٣٣٦).

(٧) هو أبو عبد الله محمد بن ولي الله محمد الغزواني: شيخ المشايخ العارف بجلال الله وجماله، أخذ عن الشيخ أبي فارس عبد العزيز بن عبد الحق المعروف بالتباع وبالحرار نسبة إلى صناعة الحرير. له أتباع كثيرون، وانتفع به الكثير منهم الشيخ الهبطي. توفي سنة (٩٣٥هـ) ينظر: مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١/ ٤٠١).

(٨) هو الفقيه الأستاذ، أخذ عن أبي العباس: أحمد الدقون، وعن ابن غازي، وأبي عبد الله: محمد بن=

السنوسي (ت ٨٩٥هـ)[١].

مؤلفاته: تقييد وقف القرآن الكريم، وشرح تصوير الهمز[٢].

٤. **وفاته:** توفي في مدينة فاس في شهر ذي القعدة من عام (٩٣٠هـ)، ودُفن في روضة الزهيري بطالعة فاس[٣].

_ **رابعاً: التعريف بالوقف الهبطي المعتمد في مصحف الجماهيرية**

يمكن تقسيم الوقف الهبطي قسمين، القسم الأول: وافق فيه الهَبْطِي غيره كالداني وابن الأنباري، وغيرهما، وهو أكثر وقفه، والقسم الثاني: انفرد به عن مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون عن نافع، فمنه ما وافق فيه بعض من سبقه كالإمام السجاوندي والإمام النيسابوري، ومنه ما لم يوافق فيه أحدًا ممن سبقه[٤]، وهذا القسم هو موضوع دراستنا في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

* * *

6

=أبي جمعة الهبطي، وأبي الحسن بن هارون، وأبي مالك: عبد الواحد بن أحمد الونشريسي، وأخذ عنه جماعة جمّة كأبي العباس المنجور، وأبي عبد الله: محمد بن يوسف التّدغي. قال ابن القاضي: أدركت حياته إلا أني ما قرأت عليه. ينظر: ابن القاضي، درة الحجال في أسماء الرجال (٢/ ٢١٣).

(١) هو محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، التلمساني، الحسني (أبو عبد الله)، محدث، متكلم، منطقي، مقرئ، مشارك في بعض العلوم. توفي بتلمسان. أخذ عن جماعة منهم والده المذكور والعلامة نصر الزواوي، من تصانيفه: شرح قصيدة الحباك في الاسطرلاب، مصنف في مناقب الأربعة رجال المتأخرين، أم البراهين في العقائد، وحاشية على صحيح مسلم. ينظر: كحالة، معجم المؤلفين (١٢/ ١٣٢).

(٢) ينظر: حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، ١/ ٤٦٢.

(٣) ينظر: مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ١/ ٤٠١. وينظر: سعيد إعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ص: ١٧٧.

(٤) ينظر: سعيد إعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ص: ١٧٨-١٨٠.

المبحث الأول
الوقوف التي انفرد بها الهبطي عن مصحف مجمع الملك فهد وذكرها علماء الوقف وأثرها في التفسير

إن المقصود بالمواضع التي انفرد بها الإمام الهبطي عن غيره، الوقوف التي انفرد بها عن مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون عن نافع، وليس ما خالف فيه علماء الوقف والابتداء، كالإمام السجاوندي والإمام الأنصاري وغيرهما، وعددها ثلاثةَ عشرَ موضعًا من هذا النوع من الوقف في الجزء الخامس من القرآن، درس الباحثان كلّ وقف منها على حدة، مع بيان وجه قوّته في العربية، والمعنى التفسيريّ، وإليك بيانها:

١. **الوقف على كلمة:** ﴿أَهْلِهِنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ﴾ [النساء: ٢٥].

دراسة موضع الوقف: اختار الإمام الهبطي - رحمه الله - الوقف على قوله تعالى: ﴿أَهْلِهِنَّ﴾ مخالفًا للوقف المثبت في مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون، وعدّه الإمام أبو يحي زكريا الأنصاري وقفًا صالحًا[١]، في حين عدّه الإمام أحمد الأشموني وقفًا جائزًا[٢].

قال صاحب الدرّ المصون: «قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ إن قوله ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ متعلق بقوله: ﴿فَٱنكِحُوهُنَّ﴾، أي: فانكِحوهن بالمعروف بإذن أهلهن ومَهْرِ

(١) ينظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، ص: ٢٧.

(٢) ينظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ١٧٩.

مثلهـن والإشـهاد عليـه، وهـذا هـو المعـروف. وقيـل في الـكلام حَـذْفٌ تقديـرُه: وآتوهُـنَّ أجورهـن بـإذن أهلهـن، فحُـذِفَ مـن الثـاني لدلالـة الأولِ عليـه نحـو: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحـزاب: ٣٥] أي: الذاكـرات اللهَ. وقيـل: ثَـمَّ مضـافٌ مقـدر أي: وآتـوا مواليَهـن أجورَهُـنَّ، لأنَّ الأَمَـة لا يُسَـلَّمُ لهـا شيءٌ مـن المهـر»[١].

وقـال الألـوسي: «قولـه: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ أي أدّوا إليهـن مهورهـن بـإذن أهلهـن، وحَـذَف هـذا القيـدَ لتقـدُّم ذكـره، ويُحتمـل أن يكـون في الـكلامِ مضـافٌ محـذوفٌ أي: (آتـوا أهلهـنّ)، ولعـلَّ مـا تقـدَّم قرينـةٌ عليـه، قيـل: ونكتـة اختيـار (آتوهـنّ) عـلى (آتوهـم) مـع تقـدُّم الأهـل عـلى مـا ذكـره بعـض المحققـين أنَّ في ذلـك تأكيـدًا لإيجـاب المهـر، وإشـعارًا بأنـه مـن حقهـن مـن هـذه الجهـة، وإنـما تأخـذه المـوالي بجهـة ملـك اليمـين، والداعـي لهـذا كلِّـه أنَّ المهـر للسـيِّد عنـد أكثـر الأئمـة؛ لأنَّـه عـوض حقـه، وقـال الإمـام مالـك: الآيـة عـلى ظاهرهـا والمهـر للأمـة»[٢].

وقـال محيـي الديـن درويـش: «قولـه: ﴿وَءَاتُوهُنَّ﴾ عطـف عـلى فانكحوهـن»[٣]، وقـد ذهـب المفـسرون[٤] إلى أن الـواو في قولـه تعـالى: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ عاطفـة، فقـد عطفـت جملـة عـلى جملـة، ومـن مذهـب الإمـام الهبطـي الوقـف عنـد عطـف الجمـل؛ لاسـيّما عنـد طـول الآيـة الكريمـة، ومـن هنـا نفهـم لِمَ وقـف الإمـام الهبطـي - رحمـه الله - عـلى قولـه تعـالى: ﴿أَهْلِهِنَّ﴾ لأنَّ الأمـر هنـا تـمّ معنـاه، وهـو أن يخطبـوا الإمـاء إلى سـاداتهن[٥]، ثـمّ عطـف عليـه أمـرًا آخـر وهـو قولـه تعـالى: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ حيـث أمرهـم أن يدفعـوا إليهـن مهورهـن بالمعـروف عـن طيـب نفـس، وألّا يبخسـوا منـه شـيئًا اسـتهانةً بهـنَّ؛

(١) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٣/ ٦٧٥.

(٢) الألوسي، روح المعاني، ٣/ ١١.

(٣) محيي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه، ٢/ ١٩٨.

(٤) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ١/ ٥٠٠، والنسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ١/ ٣٤٩. وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٢/ ٢٦١.

(٥) ينظر: الخازن، لباب التأويل، ١/ ٣٦٤.

لكونهنَّ إماءً مملوكاتٍ[١]، ولمّا كان قوله: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ قد يتعلق بقوله: ﴿فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ كما نقلنا عن السمين الحلبي في التقديرين الأولين، فإن عطف الجملة الثانية على الأولى وتعلقها بها معنى ولفظًا يجعل الوقف على ﴿أَهْلِهِنَّ﴾ في مرتبة الوقف الحسن؛ وأما على التقدير الثالث فيكون تعلق الجملة الثانية بالأولى من باب المعنى فقط، وعليه يكون الوقف على ﴿أَهْلِهِنَّ﴾ في مرتبة الوقف الكافي.

ويرى الباحثان أن الوقف على ﴿أَهْلِهِنَّ﴾ جائز على مذهب الإمام مالك أن الإماء أحق بمهورهن من السادة، إلّا أنّ الوصل أولى من الوقف هنا خلافًا لما ذهب إليه الإمام الهبطي، وذلك على مذهب الجمهور الذي يجعل المهر حقًّا للسادة كما بيّناه سابقًا. والله أعلم.

٢. **الوقف على كلمة:** ﴿وَأَقْوَمَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٤٦﴾﴾ [النساء: ٤٦].

دراسة موضع الوقف: وقف الإمام الهبطي على قوله تعالى: ﴿وَأَقْوَمَ﴾، وهذا الوقف قد خالف فيه الإمام الهبطي الوقف المثبت في مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون، وعدَّه الأنصاريّ وقفًا صالحًا، ونقل عن أبي عمرو أنَّه وقفٌ كافٍ[٢]، ومنهم من شدّد على عدم جواز الوقف، وعلّل له، ومنهم السجاوندي حيث قال: «﴿وَأَقْوَمَ﴾ ليس بوقف؛ لاتصال (لكن)»[٣]، وكذلك قال الأشموني: «﴿وَأَقْوَمَ﴾ ليس بوقف؛ لتعلق ما بعده به استدراكًا، وعطفًا»[٤]، وإلى عدم الوقف ذهب النيسابوري أيضًا[٥].

قال ابن عاشور: «والاستدراك في قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ ناشئ عن قوله:

(١) ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٢/ ٢٦١.
(٢) ينظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، ص: ٢٨.
(٣) السجاوندي، علل الوقوف، ١/ ٤٢٣.
(٤) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ١٨٣.
(٥) ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢/ ٤١٧.

﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾، أي ولكنَّ أثرَ اللعنة حاقَ بهم فحرموا ما هو خير»[١]. وجملة ﴿وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ﴾ معطوفة على (ثبت) المقدرة بعد (لو)[٢].

ويرى الباحثان أن الوصل هنا أولى من الوقف على قوله ﴿وَأَقْوَمَ﴾ خلافًا لما ذهب إليه الإمام الهبطي، وذلك لشدة تعلُّق الاستدراك بالذي قبله، حيثُ طُلب إليهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا، ولكنهم لم يقولوا الأنفع والأقوم، واستمروا على ذلك؛ فخذلهم الله تعالى، وأبعدهم عن الهدى بسبب كفرهم[٣]. والله أعلم.

٣. **الوقف على كلمة:** ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴿٧٢﴾﴾ [النساء: ٧٢].

دراسة موضع الوقف: اختار الإمام الهبطي – رحمه الله – الوقف على قوله تعالى: ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ مخالفًا للوقف المثبت في مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون، وهذا من الوقف الجائز عند الإمام السجاوندي والإمام النيسابوري، وعلّلا ذلك: «لابتداء الشرط مع فاء التعقيب»[٤]، وعدَّه الإمام الأنصاريّ وقفًا صالحًا[٥]، في حين اعتبره الأمام الأشموني تامًّا، وعلَّل ذلك أيضًا بسبب ابتداء بالشرط مع الفاء[٦].

وقف الإمام الهبطي – رحمه الله – على هذا الموضع؛ ليشير إلى أنَّ المعاني تفسيريّة فيها، ولعلَّه أراد أيضًا أن ينبّه على عِظَم خطر التباطؤ والتثاقل عن الجهاد والتثبيط عنه، حيث إنَّ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ يجب أن يكون راجعًا إلى المؤمنين الذين ذكرهم الله بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴿٧١﴾﴾ [النساء: ٧١]، فأحد قَوْلَي المفسّرين فيها أنَّ المقصود بالذين يبطِّئون هم المنافقون، إذ كانوا يثبطون

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٥/ ٧٧.
(٢) ينظر: الخراط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن، ١/ ١٧٨.
(٣) ينظر: الألوسي، روح المعاني، ٣/ ٤٧.
(٤) السجاوندي، علل الوقوف، ص: ٤٢٥. والنيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢/ ٤٤٥.
(٥) الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص: ٢٤.
(٦) ينظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ١/ ١٨٥.

النـاس عـن رسـول الله -ﷺ- وليـس المؤمنـين، وإنّـما ضمَّنَهـم القـرآن بالذكـر مـع المؤمنـين: إمّـا مـن حيـث الجنـس والنسـب والاختـلاط، وإمّـا بحسـب الظاهـر لأنهـم كانـوا في الظاهـر متشـبّهين بأهـل الإيـمان، وإمّـا بحسـب زعمهـم ودعواهـم الإيـمان[١].

وإن قولـه: ﴿لَيُبَطِّئَنَّ﴾ إمّـا متعـدٍّ بسـبب التشـديد فيكـون المفعـول محذوفًـا، أي: ليبطِّئَـنَّ غـيرَه، وليثبطنـه عـن الغـزو كـما هـو ديـدن المنافـق عبـد الله بـن أبيّ حـين ثبّـط النـاس يـوم أحـد، وإمّـا لازم فقـد جـاء بطَّـأ بالتشـديد بمعنـى أبطـأ، أي ليتثاقلَـنَّ وليختلفَـنَّ عـن الجهـاد، وهـو اختيـار ابـن عطيـة، إذ عـدَّ هـذا المعنـى أوفـق بقولـه: ﴿فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾[٢]. فـإنْ حُمِـل عـلى أنـه مـن الإبطـاء والتثاقـل صـح في المنافقـين؛ لأنهـم كانـوا يتأخـرون عـن الجهـاد ويتثاقلـون ولا يسرعـون إليـه، وإنْ حُمِـلَ عـلى تثبيـط غيرهـم صـحَّ أيضًـا فيهـم، فقـد كانـوا يثبِّطـون كثـيرًا مـن المؤمنـين بـما يـوردون عليهـم مـن أنـواع التلبيـس، فـكلا الوصفـين موجـود في المنافقـين، وأكثـر المفسريـن حملـه عـلى تثبيـط غيرِهـم[٣].

وأمّـا القـول الثـاني: فـإنَّ المقصـود مـن الذيـن يبطّئـون هـم بعـض ضعـاف الإيـمان، ويكـون المعنـى: إنَّ هـؤلاء المبطّئين كانـوا ضعفـة المؤمنـين، وهـو اختيـار جماعـة مـن المفسرين، فعـلى هـذا معنـى الآيـة أنَّ فيهـم مَـن يبطِّـئ عـن هـذا الغـرض ويتثاقـل عـن هـذا الجهـاد، وهـؤلاء هـم الذيـن أرادهـم الله بقولـه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [التوبـة: ٣٨]، والـذي يـدل عـلى أنّ المـراد بقولـه: ﴿لَيُبَطِّئَنَّ﴾ أنّ الإبطـاء منهـم، لا تثبيطًـا مـن غيرهـم، عـلى نَحـوِ مـا حـكاه الله تعـالى مـن قولهـم: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ عنـد الغنيمـة، ولـو كان المـراد منـه تثبيـط غيرهـم لم يكـن لهـذا الـكلام معنـى. ومثـل هـذا الـكلام إنَّـما يليـق بالمنافقـين لا بالمؤمنـين، وأيضًـا لا يليـق بالمؤمنـين أن يقـال لهـم: ﴿كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٞ﴾ يعنـي الرسـول، فثبـت أنـه

(١) الرازي، مفاتيح الغيب، ١٠/ ١٨٣.

(٢) ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢/ ٤٤٦.

(٣) الرازي، مفاتيح الغيب، ١٠/ ١٨٣.

لا يمكن حمله على المؤمنين، وإنّما يمكن حمله على المنافقين[١].

والذي يراه الباحثان أنَّ وقف الإمام الهبطي هنا يدخل في باب الوقف الكافي، حيث يستوي في المعنى الوصل والوقف؛ إذْ لم يترتَّب على وقفه لبس ولا إشكال في المعنى، وأنَّ الوقف على هذه الكلمة لم تؤثِّر في المعنى ولا في الترجيح بين أحد القولين، إلّا إنْ قُصِد منها التركيز على خطر التباطؤ عن الجهاد. والله أعلم.

٤. **الوقف على الكلمات الآتية:** ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾، ﴿وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ۗ قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧٧﴾﴾ [النساء:٧٧].

دراسة مواضع الوقف: اختار الإمام الهبطي الوقف على المواضع السابقة مخالفًا للوقف المثبت في مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون، وهذه الوقوف قد وافق فيها الهَبْطِيُّ غيرَه من علماء الوقف والابتداء وإليك بيان الأقوال فيها:

الموضع الأول: ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ عند الأنصاريّ وقف جائز[٢]، وذكر الأشموني أن الوقف جائز أيضًا[٣]، وعند الإمام النيسابوري هو وقف يحسن الابتداء بما بعده[٤].

وقف الإمام الهبطيّ على هذا الموضع ربَّما ليشير إلى أهميّة الصلاة والزكاة؛ لأنَّ الصلاة عبارة عن التعظيم لأمر الله، والزكاة عبارة عن الشفقة على خلق الله. ولا شكَّ أنَّهما متقدّمان على الجهاد[٥]، وذكر النيسابوري أيضًا هذا المعنى بقوله: «وهو أيضًا

(١) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ١٠/ ١٨٣.
(٢) ينظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، ١/ ٢٨.
(٣) ينظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ١٨٦.
(٤) ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢/ ٤٤٥.
(٥) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٧١٣.

ترتيب مطابق لما في المعقول، لأنّ التعظيم لأمر الله والشفقة على خلق الله مقدَّمان على الترهيب والقتل في سبيل الله»[١]. وربما يشير الوقف أيضًا إلى أسبقيّة فرضهما كما ذكر الخازن: «وفيه دليل على أنّ فرض الصلاة والزكاة كان قبل فرض الجهاد»[٢].

وقال الألوسي: «ولعل أمرهم بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة تنبيه على أنَّ الجهاد مع النفس مقدَّم، وما لم يتمكن المسلم في الانقياد لأمر الله تعالى بالجود بالمال لا يكاد يتأتّى منه الجود بالنفس، والجود بالنفس أقصى غاية الجود»[٣].

ويرى الباحثان أنَّ وقف الإمام الهبطيّ هنا وقف جائز، وهو يدخل في باب الوقف الكافي، وهو وقف يعطي معنىً متكاملًا، ويحسُنُ الابتداء بما بعده، وفيه إشارات ودلالات تفسيريّة قيّمة، وبهذا يظهر أنّ اختيارات الإمام الهبطيّ للوقف ناشئة عن سعة اطلاع.

الموضع الثاني: ﴿قُلۡ مَتَٰعُ ٱلدُّنۡيَا قَلِيلٞ﴾، عند السجاوندي الوقف جائز، وعلَّله بقوله: «لأنَّ الجملتين وإن اتفقتا، فالفصل بين وصفَي الدارين لتضادّهما مستحسن، مع أن مقصود الخطاب يتم بقوله: ﴿قُلۡ مَتَٰعُ ٱلدُّنۡيَا قَلِيلٞ﴾»[٤]. وعند الأنصاري وقف جائز[٥]، ووسمه الأشموني بالوقف الجائز أيضًا، ونقل عن نافع: أنه تامّ؛ وعلَّلهما مثل تعليل السجاوندي[٦]، وعند الإمام النيسابوري هو وقف جائز للفصل بين وصف الدارين[٧].

يظهر من وقف الإمام الهبطي على هذا الموضع معرفته بعلوم اللغة والإعراب والتفسير واطلاعه على كتب الوقف، فمن ناحية الوقف والابتداء نجد أنَّه وقف

(١) النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢/ ٤٤٩.
(٢) الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، ١/ ٣٩٩.
(٣) الألوسي، روح المعاني، ٣/ ٨٣.
(٤) السجاوندي، علل الوقوف، ٢/ ٤٢٦.
(٥) ينظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، ١/ ٢٨.
(٦) ينظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ١٨٦.
(٧) ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢/ ٤٤٥.

معتمَدٌ لدى كثير من علماء الوقف والابتداء، ومن ناحية اللغة يظهر أنَّه وقف على كلام لا يتعلَّق بما بعده إعرابًا، كما ذكر أهلُ الإعراب أنَّ الجملة مكتفية بنفسها، وهي مكوّنة من مبتدأ وخبر[١]، ومن جهة التفسير هي جملة تدخل في باب المقابلة للجملة التي بعدها؛ لذلك يحسن الوقوف عليها والابتداء بما بعدها، كما بيَّن ذلك صاحب المنار بقوله: «وقد أمر الله نبيَّه - ﷺ - أن يردَّ عليهم بقوله: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ أي: إنَّ علّة استنكاركم للقتال وطلبكم الإنظار فيه؛ إنما هي خشية الموت، والرغبة في متاع الدنيا ولذّاتها، وكلّ ما يُتَمَتَّع به في الدنيا فهو قليل بالنسبة إلى متاع الآخرة لأنَّه محدود»[٢]، وبذلك يرى الباحثان أنَّ الإمام الهبطيّ قد وُفِّقَ في هذا الوقف. والله أعلم.

الموضع الثالث: ﴿وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ عند الأنصاري وقف جائز[٣]، وتبعه في ذلك النيسابوري وعلّل له بالابتداء بالشرط مع اتحاد المقصود[٤]، وأمّا عند الأشموني: فهو من الوقف الحسن[٥].

وقف الإمام الهبطيّ على هذا الموضع ربّما ليشير إلى أهميّة التقوى بعد أن بيَّن زوال الدنيا وفناءَها وقلَّة متاعها مقارنةً بالآخرة، وأنَّ الآخرة هي المتاع الدائم ولكنَّها لا تُحصَّل إلا بالتقوى، وقد بين ذلك الألوسيّ بقوله: «وإنّما قال -سبحانه-﴿لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ حثًّا لهم، وترغيبًا على الاتقاء، وعدم الإخلال بموجب التكليف»[٦].

ويرى الباحثان أن الوقف هنا وقفٌ يدخل في مرتبة الوقف الكافي، وهو وقف يحسن الابتداء بما بعده، ويعطي اهتمامًا بقضيَّتين كبيرتين هما: قلَّة متاع الدنيا مقارنة بالآخرة، وأهميَّة التقوى لنوال متاع الآخرة. والله أعلم.

(١) ينظر: محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ٢/ ٢٦٧.
(٢) محمد رشيد رضا، المنار، ٥/ ٢١٥.
(٣) ينظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، ١/ ٢٨.
(٤) ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢/ ٣٨٢.
(٥) ينظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ١٨٦.
(٦) الألوسي، روح المعاني، ٣/ ٨٤.

٥. **الوقف على كلمة:** ﴿طَاعَةٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ۖ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾﴾ [النساء: ٨١].

دراسة موضع الوقف: اختار أيضًا في هذه الآية الوقف على قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾ مخالفًا للوقف المثبت في مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون، وقد ذكرهُ من علماءِ الوقفِ والابتداءِ ممَّن اعتمدَ الباحثانِ على أقوالِهم الإمامُ السجاوندي حيث عَدَّه مجوزًا لوجه؛ «لأن مقصود الكلام في بيان نفاقهم إنما يتم على قوله تعالى: ﴿غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ﴾»[١]، وتبعه النيسابوري وعَدَّهُ وقفًا مجوزًا لوجه ابتدائه بشرط، مع أن المقصود من بيان نفاقهم لا يتمّ بعد[٢]، وعَدَّهُ الأشمونّي وقفًا كافيًا؛ على استئناف ما بعدَه[٣]. بينما لم يعُدَّهُ الأنصاريّ وقفًا، وعلَّل ذلك بقوله: «لأنَّ الوقف عليه يوهِم أنَّ المنافقين موحّدون وليس كذلك»[٤].

اختلفت أقوال المفسرين وأهل اللغة في هذا الموضع، وذلك نظرًا لاختلافهم في الجملة بعدها، فمن عدّها استئنافًا يرى أنَّ الوقف على ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾ جائز؛ لأنها جملة مكوَّنة من مبتدأ وخبر، فهي جملة مكتفية بنفسها، وقدروا معناها بقولهم: «﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾ أي: حين ما أمرتهم بشيء طاعَةٌ، أي: أمرنا وشأننا طاعة، والنصب في مثل هذا جائز بمعنى أطعناك طاعةً، ولكنَّ الرفع يدلُّ على ثباتِ الطاعةِ واستقرارِها»[٥]. وبيَّن ابن عاشور المعنى المترتِّبَ على الوقف هنا بشكلٍ أوضح فقال: «بيَّن أنَّهم لضعف نفوسهم لا يُعرضون جهرًا بل يُظهرون الطاعة، فإذا أمرهم الرسول أو نهاهم يقولون

(١) السجاوندي، علل الوقوف، ص: ٤٢٧.
(٢) ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢/ ٤٤٦.
(٣) ينظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ١/ ١٨٨.
(٤) الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص: ٢٨.
(٥) النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢/ ٤٥٣.

لـه طاعـة، أي: أمرنـا طاعـة، وهـي كلمـة يدلّـون بهـا عـلى الامتثـال، وهـو مصـدرٌ مرفـوعٌ عـلى أنَّـه خـبرٌ لمبتـدأ محـذوف، أي أمرنـا أو شـأننا طاعـة، كـما في قولـه: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ﴾ [يوسف: ١٨]»[(١)].

وبعضهـم يـرى أن المعنـى لم يتـم عـلى قولـه: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٞ﴾ وأن تمـام المعنـى يكـون عـلى قولـه: ﴿غَيۡرَ ٱلَّذِي تَقُولُ﴾ كـما بيّنّـاه في قـول الإمـام السـجاوندي أنَّ مقصـود الـكلام في بيـان نفاقهـم إنّـما يتـم عـلى قولـه: ﴿غَيۡرَ ٱلَّذِي تَقُولُ﴾[(٢)]، وقـد بـينَّ القرطبـيُّ تمـام المعنـى عنـد قولـه ﴿غَيۡرَ ٱلَّذِي تَقُولُ﴾ وأنَّ ادّعاءهـم الطاعـة لـن ينفعهـم بقولـه: «وقولهـم هـذا ليـس بنافـع؛ لأنَّ مـن لم يعتقـد الطاعـة ليـس بمطيـع حقيقـةً؛ لأنَّ الله تعـالى لم يحقِّـق طاعتهـم بـما أظهـروه، فلـو كانـت الطاعـة بـلا اعتقـادٍ حقيقـةً لَحَكَـمَ بِهـا لَهـم، فثبـت أنَّ الطاعـة بالاعتقـاد مـع وجودهـا»[(٣)].

والـذي يـراه الباحثـان أنّ هـذا الموضـع يسـتوي فيـه الوقـف والوصـل، وكلاهمـا يعطـي معنـىً، وفائـدةُ الوقـف التركيـزُ عـلى بعـض صفـات المنافقـين وفضـح ادعائهـم، وقـد ذكـر صاحـب التفسـير القـرآنيّ للقـرآن بعـض الإشـارات الجميلـة المترتبـة عـلى هـذا الوقـف بقولـه: «وفي قولـه تعـالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٞ﴾ ازدراء لهـؤلاء القـوم، وتحقـير لهـم، وذلـك بالحديـث عنهـم بضمـير الغائـب، لأنهـم ليسـوا أهـلًا لأن يُشَرَّفـوا بخطـاب ربّ العالمـين.. ثـمّ كان الحديـث عنهـم بالضمـير المبهـم، بـدون ذكرهـم والكشـف عـن ذواتهـم، امتهانًـا لهـم، واسـتخفافًا بشـأنهم، حتـى لكأنَّهـم أهـون مـن أن يُتعـرف عليهـم، وأضـأل مـن أن تظهـر لهـم ذاتيـة مميـزة لهـم»[(٤)].

٦. **الوقـف عـلى كلمـة:** ﴿فَقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ في قولـه تعـالى: ﴿فَقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٥/ ١٣٥.
(٢) ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، ص: ٤٢٧.
(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٥/ ٢٨٨.
(٤) عبد الكريم الخطيب، التفسير القرآني للقرآن، ٣/ ٨٤٤.

تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَۚ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴿٨٤﴾﴾ [النساء: ٨٤].

دراسة موضع الوقف: انفرد الإمام الهبطي بالوقف على قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ مخالفًا للوقف المثبت في مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون، وممن ذهب إلى الوقف هنا الإمامُ الأنصاريُّ وعدّه وَقفًا صالحًا[١]، في حين عدّه الإمام الأشموني وقفًا جائزًا؛ وعلَّله بأنَّ ما بعده يصلح مستأنفًا وحالًا[٢]، وعدَّه النيسابوري وقفًا مطلقًا جائزًا، وفي اصطلاحه المطلق الجائز هو الذي يستوي فيه الوصل والوقف ويحسن الابتداء بما بعده، وعلَّل الابتداء بما بعده بقوله: لأن قوله: ﴿لَا تُكَلَّفُ﴾ يحتمل الاستئناف والحال، أي: قاتل غيرَ مكلَّف»[٣].

وَوقفُ الإمام الهبطي هنا وقف وجيه، ويصل إلى مرتبة الوقف الكافي، حيث إنّ الوقف يترتب عليه الاهتمام بالسبب الباعث على القتال وهو أن يكون في سبيل الله وفي إعلاء كلمته، ومعلوم بأن خطاب النبي ﷺ خطاب لأمته، وقد أكّد هذا المعنى ابن جرير الطبري بقوله: «﴿فَقَٰتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أي: فجاهد يا محمد، أعداء الله من أهل الشرك به في سبيل الله، أي: في دينه الذي شرعه لك، وهو الإسلام»[٤]، فالفاء في قوله: ﴿فَقَٰتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، تقديره: إذا أردت يا محمد الفوز والظفر على الأعداء.. فقاتل في سبيل الله؛ أي: جاهد في طاعة الله تعالى لإعلاء كلمته امتثالًا لأمره[٥].

ومن مسوّغات الوقف هنا أيضًا أن الآية التي بعده استئنافية أو حالية، وهي

(١) ينظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص: ٢٨.
(٢) ينظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ١/ ١٨٩.
(٣) النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢/ ٤٥٥.
(٤) الطبري، جامع البيان، ٨/ ٥٧٩.
(٥) ينظر: الهرري، حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، ٦/ ٢٣٩.

قولـه تعـالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾، في هـذا يقـول السـمين الحلبـي: «قولـه: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ في هـذه الجملـة قـولان، أحدهمـا: أنهـا في محـلِّ نصـب عـلى الحـال مـن فاعـل ﴿فَقَٰتِلْ﴾، أي: فقاتِـلْ غـيرَ مُكَلَّـفٍ إلا نفسَـك وحدَهـا. والثـاني: أنهـا مسـتأنفة، أخـبره تعـالى أنـه لا يكلّـف غـيرَ نفسـه»[(١)]. فعليـه إن كانـت الجملـة اسـتئنافيّةً فالوقـف هنـا مـن قبيـل الوقـف الـكافي، وإن كانـت حاليّـةً فهـو مـن قبيـل الوقـف الحسـن، وهـو وقـف جائـز أيضًـا. والله أعلـم.

٧. **الوقـف عـلى كلمـة:** ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ في قولـه تعـالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُوا۟ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٩٤﴾﴾ [النساء: ٩٤].

دراسـة موضـع الوقـف: اختـار الإمـام الهبطـي الوقـف عـلى قولـه تعـالى: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ مخالفًـا للوقـف المثبـت في مصحـف مجمـع الملـك فهـد بروايـة قالـون، وهـو وقـف مطلـق عنـد الإمـام السـجاوندي، والمطلـق في اصطلاحـه هـو الـذي يحسـن الابتـداء بـما بعـده[(٢)]، وتبعـه في ذلـك الإمـام النيسـابوري[(٣)]، وتناولـه الإمـام الأنصـاري وعـدَّه وقفًـا صالحًـا[(٤)]، وعـدَّه الإمام الأشـموني وقفًـا حسـنًا[(٥)].

اختـار الإمـام الهبطـي – رحمـه الله – الوقـف هنـا عـلى قولـه: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ ليبـيِّن أنَّ المقصـودَ مـن هـذا الوقـف عـلى هـذا الموضـع مـن الآيـة إظهـارُ المبالغـة في تحريـم قتـل المؤمـن،

(١) السمين الحلبي، الدر المصون، ٤/ ٥٤.
(٢) ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، ١/ ٤٣١.
(٣) ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢/ ٤٦٨.
(٤) ينظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص: ٢٩.
(٥) ينظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ١/ ١٩٠.

وأنَّهُ أَمَرَ المجاهدين بالتثبت فيه؛ لئلا يسفكوا دمًا حرامًا بتأويل ضعيف[١]، وهي دعوة للمؤمنين أن يتبيّنوا طريقهم، وأن يتثبّتوا من كل ما يأتون وما يذرون، حتى يتجنبوا الزلل والعثار، وأكثر ما ينبغي الالتفات إليه هنا هو الدماء، حتى لا تسفك قطرة منها بغير حق.. وقد بينت الآيات السابقة ما للدماء من حرمة عند الله، وما لمستبيحها من جزاء أليم في الدنيا والآخرة[٢]، وقوله: ﴿وَلَا تَقُولُواْ﴾ الواو عاطفة، و(لا) ناهية[٣]؛ ولذلك اختار الإمام الوقف حتى لا يُعْطَفَ نهيٌ على أمرٍ، وفائدةُ الابتداء بقوله: ﴿وَلَا تَقُولُواْ﴾ نهيٌ عما هو نتيجةٌ لترك المأمورِ به، وتعيينٌ لمادّة مُهمّةٍ من الموادّ التي يجب التبيينُ فيها[٤]، وهكذا يظهر أنّ الوقف على هذا الموضع هو وقف جائز، ويدخل في مرتبة الوقف الحسن، وهو وقف يحسن الابتداء بما بعده كما ذكرنا في قول الإمام السجاوندي. والله أعلم.

٨. **الوقف على كلمة:** ﴿وَرَآيِكُمۡ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمۡ فَأَقَمۡتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلۡتَقُمۡ طَآئِفَةٌ مِّنۡهُم مَّعَكَ وَلۡيَأۡخُذُوٓاْ أَسۡلِحَتَهُمۡۖ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلۡيَكُونُواْ مِن وَرَآيِكُمۡ وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ أُخۡرَىٰ لَمۡ يُصَلُّواْ فَلۡيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلۡيَأۡخُذُواْ حِذۡرَهُمۡ وَأَسۡلِحَتَهُمۡۗ﴾ [النساء: ١٠٢].

دراسة موضع الوقف: اختار الإمام الهبطي الوقف على قوله تعالى: ﴿وَرَآيِكُمۡ﴾ مخالفًا للوقف المثبت في مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون، وقد عدّه الإمام السجاوندي وقفًا جائزًا[٥]، وتبعه الإمام النيسابوري[٦]، وعدَّه الإمام الأشموني وقفًا

(١) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ١١/ ١٨٩.
(٢) ينظر: عبد الكريم الخطيب، التفسير القرآني للقرآن، ٣/ ٨٧٠.
(٣) ينظر: محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ٢/ ٢٩٩.
(٤) ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ٢/ ٢١٨.
(٥) ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، ١/ ٤٣٣.
(٦) ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢/ ٤٨٦.

حسـنًا[١]، وعـدّه الإمـام الأنصـاري حسـنًا[٢].

قـال ابـن عاشـور: «وفي نظـم الآيـة إيجـاز بديـع فإنّـه لمّـا قـال: ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾ عُلـم أن ثَمّـةَ طائفـةً أُخـرى، فالضمـير في قولـه: ﴿وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ﴾ للطائفـة باعتبـار أفرادهـا، وكذلـك ضمـير قولـه: فَإِذَا سَجَدُواْ للطائفـة التـي مـع النبـيّ ﷺ؛ لأنّ المعيّـة معيّـةُ الصـلاة، وقـد قـال: فَإِذَا سَجَدُواْ وضمـير قولـه: فَلْيَكُونُواْ للطائفـة الأُخـرى المفهومـة مـن المقابلـة، لظهـور أنَّ الجـواب وهـو فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ مُتَعيِّنٌ لفعـل الطائفـة المواجِهـة لِلعـدُوِّ. وقولـه: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ﴾ هـذه هـي المقابلة لقولـه: ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾»[٣].

وقَـفَ الإمـام الهبطـيُّ عـلى هـذا الموضـع ربّـما لاجتهـاده أن جملـة ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ﴾ هـي غـير الطائفـة الأولى كـما ذكرْنـا مـن كلام ابـن عاشـور، لذلـك فالوقـف هنـا عـلى قولـه: ﴿مِن وَرَآئِكُمْ﴾ يدخـل في بـاب الوقـف الـكافي، لأنَّـه يتعلَّـق بـما بعـده معنـىً لا لفظًـا، وهـو وقـف عـلى معنًـى تـمَّ معنـاه. وقـد وقـف الإمـام الهبطـي - رحمـه الله - هنـا مـع أنّ مـا بعدهـا معطـوف عليهـا، وهـذا مـن الوقـف الجائـز لأنـه مـن عطـف الجمـل وكل جملـة أفـادت معنـى، وكذلـك بالوقـف تحصـل المفارقـة بـين الطائفتـين. وعليـه يـرى الباحثـان أن الإمـام الهبطـي قـد وُفِّـقَ في هـذا الوقـف. والله أعلـم.

٩. **الوقـف عـلى كلمـة:** ﴿أَن يُضِلُّوكَ﴾ في قولـه تعـالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾﴾ [النسـاء: ١١٣].

دراسـة موضـع الوقـف: انفـرد الإمـام الهبطـي بالوقـف عـلى قولـه تعـالى: ﴿أَن يُضِلُّوكَ﴾ مخالفًـا للوقـف المثبـت في مصحـف مجمـع الملـك فهـد بروايـة قالـون، وعـدَّه الإمـام

(١) ينظر: الأشموني، منار الهدى في الوقف والابتداء، ١/ ١٩٢.

(٢) ينظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص: ٢٩.

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٥/ ١٨٥.

السجاوندي وقفًا مطلقًا، أي يجوز الابتداء بما بعده[١]، وعدَّه الإمام الأنصاريُّ وقفًا حسنًا[٢]، وعدّه الإمام الأشموني وقفًا حسنًا أيضًا[٣].

الإمام الهبطي اختار الوقف على قوله ﴿أَن يُضِلُّوكَ﴾ حتى لا يؤدّيَ وصلُها إلى اللبس، فيظنّ من يسمعها أنّ الواو للعطف، و«الحقيقة أنّ الواو حالية و(ما نافية)، وجملة (يضلون) في محل نصب على الحال»[٤]. وأفاد الوقف هنا أيضًا التمييز بين الجملتين، الأولى: قوله تعالى:﴿لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾، فهي جملة مستقلّة بنفسها؛ فيجوز الوقف عليها، ويحسن الابتداء بما بعدها. والثانية: الجملة الاعتراضية في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ والتي هي جواب (لولا)[٥]، حيث إنهَّا جملة تامة المعنى، ومعناها: أنهم لو همّوا بذلك لكان الضلال لاحقًا بهم دونك[٦]. والله أعلم.

١٠. **الوقف على كلمة:** ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٤٢﴾﴾ [النساء:١٤٢]

دراسة موضع الوقف: وقفَ الإمام الهبطيّ على قوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ مخالفًا للوقف المثبت في مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون، وهذا الوقف من الوقوف التي ارتضاها الإمام السجاوندي، والعلّة في ذلك عنده لعطف المختلفَيْن[٧]، وتبعه الإمام النيسابوري، وعدَّهُ وقفًا مطلقًا، أي يجوز الابتداء بما بعده لعطف المختلفين[٨]،

(١) ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، ١/ ٤٣٤.
(٢) ينظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص: ٢٩.
(٣) ينظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ١/ ١٩٣.
(٤) محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ٢/ ٣١٨.
(٥) الألوسي، روح المعاني، ٣/ ١٣٨.
(٦) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٥/ ١٩٧.
(٧) ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، ١/ ٤٣٧.
(٨) ينظر: النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢/ ٥١٨.

وعَـدَّهُ الإمـام الأنصـاريُّ وقفًـا صالحًـا[١]، وعـدّه الإمـام الأشـموني حسـنًا[٢].

قـال السـمين الحلبـي: «قولـه تعـالى: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ فيهـا ثلاثـةُ أوجـه، أحدهـا: - ذكـره أبـو البقـاء- وهـو أنَّهـا نصـبٌ عـلى الحـال، والثـاني: أنَّهـا في محـل رفـعٍ عَطْفًـا عـلى خـبر (إنَّ)، والثالـث: أنهـا اسـتئناف إخبـار بذلـك. وقولـه: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ﴾ عطـفٌ عـلى خـبرِ (إنَّ) حيث أخـبر عنهـم بهـذه الصفـاتِ الذَّميمـة[٣]، أو في موضـع نصـب عـلى الحـال»[٤].

وقـال ابـن عاشـور: «قولـه: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ أي: مُقابِلُهـم بمثـل صنيعهـم، فكـما كان فعلهـم مـع المؤمنـين المتبّعـين أمـر الله ورسـوله خداعًـا لله تعـالى، كان إمهـال الله لهـم في الدنيـا حتـى اطمأنّـوا، وحسـبوا أن حيلتهـم قـد راجَـتْ عـلى المسـلمين، فإطـلاق الخـداع عـلى اسـتدراج الله إيّاهـم اسـتعارةٌ تمثيليّـةٌ، وحسَّـنَتْها المشـاكلة»[٥].

وأوضـح صاحـب المنـار المقصـود مـن المشـاكلة بقولـه: «عـبر عـن ذلـك بالمخادعـة للمشـاكلة كـما قـال في آيـة أخـرى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمـران:٥٤]، وإنـما جعلـوه مـن المشـاكلة؛ لأنَّ هـذا اللفـظ كلفـظ المكـر، وقـد اسـتُخْدِمَ في التعبـير عـن المعـاني المذمومـة التـي تتضمَّـن الكـذب غالبًـا أو تـدل عـلى ضعـف صاحبهـا وعجـزه وغلـب ذلـك فيـه»[٦].

اختـار الإمـام الهبطـيُّ الوقـف عـلى قولـه تعـالى: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾؛ ليشـير إلى أنَّ معناهـا منفصـل عـمّا بعدهـا، وذلـك لأنَّ الجملـة التـي بعدهـا، وهـي جملـة ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ مغايـرة مـن حيـث المعنـى لمـا قبلهـا، ثـم إن الوقـف عـلى قولـه تعـالى: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ يعطـي معنـى أقـوى مـن الوصـل، لتحقيـق المشـاكلة بينهـا وبـين قولـه: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾، وبـيَّنَ الوقـفُ أيضًـا عاقبـةَ مخادعتهـم لله، كـما بيَّنَهـا صاحـب حدائـق الـرَّوْح والريحـان: حيـث عـبَّر

(١) ينظر: الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص: ٢٩.
(٢) ينظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ١/ ١٩٨.
(٣) السمين الحلبي، الدر المصون، ٤/ ١٢٥.
(٤) النحاس، إعراب القرآن، ١/ ٢٤٥.
(٥) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٥/ ٢٣٩.
(٦) محمد رشيد رضا، المنار، ٥/ ٣٨٠.

عـن أنَّ سـنّةَ الله هـيَ «عاقبـة أمرهـم في العاجـل والآجـل، مـن حيـث إنّهـا جـاءت عـلى غـير مـا يحبّـون، بلفـظ مأخـوذ مـن المخادعـة، إذ إنَّهـم بمخادعتهـم للرسـول والمؤمنـين يسـيرون في طريـق يضلّـون فيـه، وينتهـون إلى الخـزي والوبـال مـن حيـث هـم يطلبـون السـلامة والنجـاة، فمخادعتهـم لأنفسـهم بسـوء اختيارهـم لهـا هـو مخادعـة الله لهـم، إذ جـرت سـنَّته تعـالى في مـن يعمـل مثـل عملهـم أن يلاقـي الخـزي في الدنيـا، والنـكال في الآخـرة»[1].

لذلـك يـرى الباحثـان أنّ الوقـف الـذي اختـاره الإمـام الهبطـيّ هنـا، يدخـل في بـاب الوقـف الـكافي، وهـو وقـف يحسـن الابتـداء بـما بعـده؛ لأنَّـه مختلـفٌ ومغايـرٌ في المعنـى لمـا سـبقه. والله أعلـم.

* * *

(١) الهرري، حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، ٦/ ٤٢٤.

المبحث الثاني
الوقوف التي انفرد بها عن مصحف مجمع الملك فهد ولم يذكرها علماء الوقف وأثرها في التفسير

في هـذا المبحـث اتَّجَـه الباحثـان إلى المواضـع التـي انفـرد بهـا الإمـام الهبطـيّ، وكانـت محـل نظـر وإشـكال في اللغـة العربيّـة؛ إذ لم يقـلْ بهـا أحـدٌ مـن علـماء الوقـف والابتـداء، وعددهـا سـبعة مواضـع في هـذا المبحـث مـن هـذا النـوع، مـعَ بيـانِ كلِّ وقـفٍ منهـا عـلى حِـدة، وتوجيهـه في العربيّـة، والمعنـى التفسـيري بنـاءً عـلى هـذا الوقـف، وإليـك بيانهـا:

١. **الوقـف عـلى كلمـة:** ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ في قولـه تعـالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا ٢٧﴾ [النسـاء: ٢٧].

دراسـة موضـع الوقـف: انفـرد الإمـام الهبطـي بالوقـف عـلى قولـه تعـالى: ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ مخالفًـا للوقـف المثبـت في مصحـف مجمـع الملـك فهـد بروايـة قالـون؛ بـل وكذلـك لم يُذكَـرْ عند أحـدٍ مـن علـماء الوقـف والابتـداء الذيـن اعتمـد الباحثـان عـلى أقوالهـم في هـذا البحـث، وإنَّـما وقفـوا عنـد نهايـة الفاصلـة، ووَسَـموه بالوقـف الـكافي.

قـال صاحـب الـدرّ المَصـون: «قولـه: ﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا ٢٧﴾ بالرفـعِ عطفًـا عـلى ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ﴾ عَطَـفَ جملـةً فعليّـةً عـلى جملـةٍ اسـميّةٍ، وأتـى بالجملـةِ الأولى اسـميَّةً دلالـةً عـلى الثبـوتِ، وبالثانيـةِ فعليّـةً دلالـةً عـلى الحُـدوث»[1].

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون، ٣/ ٦٦٨.

وفي توجيهِ وقفِ الإمام الهبطيّ هنا يظهر أنَّه وقفَ على قوله: ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ لمغايرة المعنى في كلا الإرادتين، وهو ما ذهب إليه أبو السعود بقوله: «﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ﴾ جملةٌ مبتدَأةٌ مَسوقةٌ لبيان كمالِ منفعةِ ما أراده الله تعالى، وكَمالِ مَضَرَّةِ ما يريد الفجرة، ولذلك غُيّر الأسلوبُ إلى الجملة الاسميّةِ دلالةً على دوام الإرادةِ ولم يُفعلْ ذلك في قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا ٢٧﴾ للإشارة إلى الحدوثِ وللإيماء إلى كمالِ المباينةِ في مضمونَي الجملتين»[1].

كما أنَّه في هذا الوقف ربما يشير إلى مشابهته للوقف في الآية السابقة على ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٢٦﴾[النساء:٢٦]، وهذا المعنى أشار إليه ابنُ عاشور في قوله: «كرر قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ﴾ ليرتب عليه قوله: ﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا ٢٧﴾ فليس بتأكيد لفظيٍّ، أي: إنَّ الله وحدَهُ هو الذي يريد أن يتوب عليكم، وأمّا الذين يتَّبعون الشهوات فيريدون انصرافكم عن الحق، ومَيْلكم عنه إلى المعاصي»[2].

ويرى الباحثان أن الوقف هنا جائز، ويدخل في مرتبة الوقف الكافي، فالعطف وإن كان موجودًا إلّا أنَّ لكلِّ جملةٍ مرادًا يختلف عن الأخرى، والله أعلم.

٢. **الوقف على:** ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلّٖ جَعَلۡنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَۚ﴾ [النساء:٣٣].

دراسة موضع الوقف: اختار الإمام الهبطيّ – رحمه الله – الوقف على قوله تعالى: ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ مخالفًا للوقف المثبت في مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون؛ بل وكذلك لم يُذكر هذا الوقف عند أحد من علماء الوقف والابتداء الذينَ اعتمد الباحثان على كتبهم في هذا البحث.

(١) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ٢/ ١٦٩.

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٥/ ٢١.

قال النيسابوري: «﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ يمكن تفسيره بحيث يكون الوالدان والأقربون وارثِينَ، وبحيث يكونونَ موروثًا منهم، والمعنى على الأوَّل: لكلِّ أحدٍ جعلنا ورثةً في تركته، ثم إنَّه كأنَّه قيل: ومن هؤلاء الورثة؟ فقيل: هم الوالدان والأقربون فيحسُن الوقف على قوله: ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾.. وأما على الثاني: فإمّا أن يكون في الكلام تقديم وتأخير، أي: ولكلّ شيءٍ ممّا ترك الوالدان والأقربون جعلنا موالِيَ أي ورثةً، وإمّا أن يكون ﴿جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ﴾ صفة (لكل) والتقدير: ولكلّ قومٍ، جعلناهم موالي، نصيبٌ ممّا ترك الوالدان والأقربون[1].

إنَّ وقْفَ الإمام الهبطيّ على قوله: ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ يدلُّ على علمه باللغة والإعراب واطِّلاعه على أقوال المفسّرين في المسألة وأوجه إعرابها، وتوجيه وقفه عليها على تقدير أنَّ لكلِّ إنسانٍ موروثٍ جعلنا موالِيَ، أي: وُرّاثًا ممّا ترك وهنا تمَّ الكلام، ويكون ﴿ٱلْوَٰلِدَانِ﴾ مرفوعًا على أنَّه خبر مبتدأ محذوف كأنَّه قيل: ومَنِ الوارث؟ فقيل: هُمُ الْوالِدانِ وَالْأَقْرَبُونَ[2]. وهذا ما ذهب إليه صاحب المنار بقوله: «﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾، فالموالي مَنْ لهم الولاية على التركة، و﴿من﴾ في قوله تعالى: ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ ابتدائيَّةٌ، والجملة تتمّ بقوله: ﴿تَرَكَ﴾، والمعنى: ولكلٍّ من الرجال الذين لهم نصيبٌ ممّا اكتسبوا والنساء اللواتي لهنَّ نصيبٌ ممّا اكتسبْنَ، موالٍ لهم حقّ الولاية على ما يتركون من كسبهم، وهؤلاء الموالي هم: الوالدان والأقربون»[3].

وأمّا مَنْ لم يقفْ عليها فإنَّه يجعل ما بعدها فاعلًا لها، كما ذكر محيي الدين الدرويش في إعرابها: «أنَّ الواو في ﴿لكلّ﴾ استئنافية، و ﴿لكلّ﴾ جارٌّ ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدَّم، والتنوين في كلٍ عوض عن كلمة، أي: لكل قومٍ، وجملة ﴿جَعَلْنَا﴾ صفة لقوم، ومفعول ﴿جَعَلْنَا﴾ الأوَّلُ محذوف، أي: جعلناهم، ﴿وَمَوَٰلِيَ﴾ مفعول به ثانٍ،

(١) النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ٢/ ٤٠٧.
(٢) ينظر: الألوسي، روح المعاني، ٣/ ٢١..
(٣) محمد رشيد رضا، المنار، ٥/ ٥٣.

و﴿مِّمَّا﴾ جارٌّ ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة للمبتدأ المؤخَّر المحذوف، أي: نصيب، وجملة ﴿تَرَكَ﴾ صلة الموصول، و﴿ٱلْوَٰلِدَانِ﴾ فاعل و﴿وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ عطف عليه، والمعنى: ولكلٍّ من هؤلاء الذين جعلناهم موالي نصيب من التراث المتروك»[1].

ويرى الباحثان أنَّ وقف الإمام الهبطيّ هنا يدخل في باب الوقف الحسن، وهو يعطي معنى تفسيريًّا قيِّمًا، وهذا الوقف يستوي فيه الجواز وعدمُه بحسب ترجيح أَوْجُهِ إعرابه. والله أعلم.

٣. **الوقف على كلمة:** ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦].

دراسة موضع الوقف: وقفَ الإمام الهبطيّ على قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ مخالفًا للوقف المثبت في مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون؛ بل وكذلك لم يُذكرْ عند أحد من علماء الوقف والابتداء الذين اعتمد الباحثان على أقوالهم في هذا البحث، بل نقل الأشمونيّ عن الأخفش أنَّه: «لا وقف من قوله: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ إلى ﴿أيمانكم﴾؛ لأنَّ الله أمركم بهذه، فلا يوقف على ﴿شَيْـًٔا﴾، ولا على ﴿إِحْسَٰنًا﴾، ولا على ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ ؛ لاتِّساق ما بعدَه على ما قبله[2].

قال النحاس: «قوله: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾: أمر فلذلك حذفت منه النون، وقوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ نهي»[3]. ويكون قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُواْ﴾ عطفًا على ما تقدَّم من قوله: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[4]. وبيَّنَ الألوسيّ سر هذا العطف بقوله: «وعَطَفَ النهيَ عن الإشراكِ على الأمرِ بالعبادةِ، معَ أنَّ الكفَّ عنِ الإشراكِ لازِمٌ للعبادة، إذْ لا يُتَصَوَّرُ غايةُ

(١) محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ٢/ ٢٠٦..

(٢) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ١/ ١٨١.

(٣) النحاس، إعراب القرآن، ١/ ٢١٣.

(٤) ينظر: محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ٢/ ٢١٤.

الخضوعِ لِمَنْ له شريك؛ للنهي عن الإشراك فيما جعله الشرع علامةَ نهايةِ الخضوع، أو للتوبيخ بغاية الجهل، حيث لا يدركون هذا اللزوم، كذا قيل؛ ولعلَّ الأوضح أنْ يُقال: إنَّ هذا النهي إشارةٌ إلى الأمر بالإخلاص فكأنَّه قيل: (واعبدوا الله مخلصين له)، ويؤوَّل ذلك بأنَّه سبحانه ئتأمرَ أوَّلًا بما يشمل التوحيد وغيره من أعمال القلب والجوارح، ثم أردَفَهُ بما يُفْهَمُ منه التوحيدُ الذي لا يقبل اللهُ تعالى عملًا بدونه، فالعطف من قَبيل عطف الخاصّ على العامّ[1].

وقال ابن عاشور: «قُدِّمَ الأمرُ بعبادة الله تعالى وعدم الإشراك على وجه الإدماج، للاهتمام بهذا الأمر وأنَّه أحقُّ ما يتوخاه المسلم، تجديدًا لمعنى التوحيد في نفوس المسلمين... ومجموع الجملتين في قوة صيغةُ حصرٍ، ومفاده: اعبدوا الله ولا تعبدوا غيره، فاشتمل على معنى إثباتٍ ونفيٍ، كأنَّه قيل: لا تعبدوا إلا الله»[2].

فالإمام الهبطيّ، بوقفه هنا، يشير إلى سرّ من أسرار العبوديّة لله -عز وجلّ- وهو الإخلاص، فكأنه أراد بوقفه على ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ أن يبيِّن الاهتمام بما بعدها وهو الإخلاص ونفي الشرك، ويرى الباحثان أنَّ الوصل هنا أَوْلى من الوقف خلافًا لما ذهب إليه الإمام الهبطيّ؛ وذلك للعطف، ولشدة ملازمة العبادة لمعنى الإخلاص، فإنه متى ذُكِرَتِ العبادةُ فإنَّها تتضمَّن لازِمَها وهو الإخلاصُ، وإنَّما خصَّتْهُ الآية بالذكر للاهتمام به وتأكيده. والله أعلم.

٤. **الوقف في موضعي النساء على قوله تعالى:** ﴿بِهِۦ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ٤٨﴾ [النساء: ٤٨]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ١١٦﴾[النساء:١١٦].

دراسة موضعي الوقف: وقف الإمام الهبطيّ في هاتَيْنِ الآيتين على قوله تعالى:

(١) الألوسي، روح المعاني، ٣/ ٢٨.

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٥/ ٤٨..

﴿بِهِۦ﴾ مخالفًا للوقف المثبت في مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون، وهذا الوقف لم يُذْكَرْ في كتب الوقف والابتداء التي اعتمدَتْ عليها هذه الدراسة.

اختلف أهلُ اللغة في نوع الواو في قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ﴾؛ فمنهم من جعلها استئنافية، كما قال العُكْبريّ: «إن قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ هو مستأنف غير معطوف على يغفر الأولى؛ لأنه لو عطف عليه لصار منفيًّا»[١] أي: وهو يغفر ما دون الشرك، ولا يجوز أن يكون عطفًا على قوله: ﴿لَا يَغْفِرُ﴾ داخلًا في ضمن النفي؛ لفساد المعنى[٢]. وقال الدرويش: «والأحسن أن تكون استئنافية، وقوله: (يغفر) مستأنف مرفوع دفعًا للالتباس»[٣]. ومنهم من جعل الواو للعطف كما أشار أبو السعود بقوله: «﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ عطفٌ على خبر (إن) وليس مستأنفًا، وذلك إشارة إلى الشرك، وفيه إيذان ببعد درجته في القبح، أي: يغفر ما دونه من المعاصي وإنْ عظُمَتْ، صغيرةً كانت أو كبيرةً، تفضُّلًا من لدنه وإحسانًا من غير توبةٍ عنها، لكنْ لا لكلِّ أحدٍ، بل لمن يشاء»[٤].

وأمّا على الاستئناف فيكون تقدير الآية: «إنَّ الله لا يغفر لمشركٍ مات على شركه، ويغفر ما دون الشرك لمن يشاء من أصحاب الذنوب والآثام»[٥]. وكذلك وجه ابن جزي العطف بقوله: «قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ في غير التائب من الشرك، وكذلك قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ في غير التائب من العصيان؛ ليكون أوَّلُ الآية وآخرُها على نسقٍ واحد»[٦].

وقال النسفي: «﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ أي: إن مات المشرك على كفره

(١) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٣٦٤.
(٢) ينظر: المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ٢/ ٢٨١.
(٣) محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ٢/ ٢٣٣..
(٤) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ٢/ ١٨٧.
(٥) الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، ١/ ٣٨٧.
(٦) ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، ١/ ١٩٦.

بـدون توبـة، ويغفـر مـا دون الـشرك وإن كان كبـيرةً مـع عـدم التوبـة، والحاصـل أنَّ الـشرك مغفـورٌ عنـه بالتوبـة، وأنَّ وعـد غفـران مـا دونـه لمـن لم يتـب، أي لا يُغْفَـرُ لمـن يـشركُ وهـو مـشركٌ، ويُغْفَـرُ لَمـنْ يُذْنـبُ وهـو مذنـبٌ[1].

وهنـا نلاحـظ أنَّ الإمـامَ الهبطـيّ - رحمـه الله -وقـف عـلى قولـه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾؛ حتـى يبـيِّن الوجـه الآخـر للـواو، وهـو القـول بالاسـتئناف، فهـو بهـذا ينبّه على أكـبر عـدد مـن الوقـوف الجائـزة، وهـذه مـن خَصائـصِ وقفـه، وللقـارئ أن يختـار مـا شـاء منهـا، مـع مراعـاة المعنـى والإعـراب، ويـرى الباحثـان أنَّ الوقـف هنـا جائـز، وهـو يؤمـن مـن اللبـس بحيـث إنَّ العطـف بـين (لا يغفـر) و(يغفـر) قـد يُشـكل عنـد السـامع، فلذلـك هـو وقـف مقبـولٌ وينبِّـه عـلى عِظَـم خطـر الـشرك والمـوت عليـه بـدون توبـة. والله أعلـم.

٥. **الوقـف عـلى كلمـة:** ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ﴾ في قولـه تعـالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُمۡ مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمۡ عَلَيۡكُمۡ فَلَقَٰتَلُوكُمۡۚ فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا ٩٠﴾ [النساء:٩٠].

دراسـة موضـع الوقـف: اختـار الإمـامُ الهبطـيّ الوقـفَ عـلى قولـه تعـالى: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ﴾، وهـذا الوقـف قـد خالـف فيـه الإمـام الهبطـيّ الوقـفَ المثبـت في مصحـف مجمـع الملـك فهـد بروايـة قالـون، ولم يُذكـر هـذا الوقـف في كتـب الوقـف التـي اعتمـدت عليهـا هـذه الدراسـة.

قـال الدرويـش: «قولـه تعـالى: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ﴾ أو حـرف عطـف عـلى ﴿يَصِلُونَ﴾، داخـل في حيِّـز الصلـة، وقيـل: «هـو عطـف عـلى صفـة قـوم، والوجـه الأول أظهـر»[2]. وحـول فائـدة عطـف قولـه تعـالى: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ﴾ عـلى الصلـة في قولـه: ﴿ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ﴾ والوقـف عـلى قولـه تعـالى:﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ﴾ يقـول صاحـب المنـار: «واسـتثنى مِـنْ قِتـال الكفّـار مَـنْ تُؤمَـنُ غائلتُهـم

(١) النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ١/ ٣٦٤.

(٢) ينظر: محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ٢/ ٢٨٨.

بأحد الأمرين؛ أحدهما أن يصلوا وينتهوا إلى قوم معاهدين للمسلمين فيدخلوا في عهدهم ويرضوا بحكمهم، فيمتنع قتالهم مثلهم، وثانيهما أن يجيئوا المسلمين مسالمين لا يقاتلونهم ولا يقاتلون قومهم معهم، بل يكونون على الحياد، وهذا هو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَـٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَـٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾، أي: جاءوكم قد ضاقت صدورهم عن قتالكم وعن قتال قومهم، فلا تنشرح لأحد الأمرين»[1].

وقال أبو البقاء العكبري: «وقوله: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ فيه وجهان؛ أحدهما لا موضع لهُ في هذه الجملة، وهي دعاء عليهم بضيق صدورهم عن القتال، والثاني له موضع، وفيه وجهان؛ أحدهما هو جرّ صفةٍ لقوم، وما بينهما صفة أيضًا، و﴿جَآءُوكُمْ﴾ معترض، والثاني موضعها نصب، وفيه وجهان؛ أحدهما موضعها حال، وتقديره: أو جاءوكم قد حصرت؛ والثاني هو صفة لموصوف؛ أي: جاءوكم قومًا حصرت، والمحذوفُ حالٌ موطِّئةٌ»[2]. وقال الرازي: «وقيل إنه خبر بعد خبر، كأنه قال: أو جاؤوكم ثم أخبر بعده فقال: حصرت صدورهم وعلى هذا التقدير يكون قوله: حصرت صدورهم بدلًا من جاؤوكم»[3].

إنَّ وقف الإمام الهبطيّ على هذا الموضع له علاقةٌ بالإعراب وما يترتَّب على تقديراته من معنى، فوجه الوقف على ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ﴾ أنَّها معطوفة على ما قبلها ﴿ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ﴾، وأنَّ ما بعدها وهو قوله ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ لا تتعلَّق بجاؤوكم على بعض التقديرات، مثل: كونها جملةً لا موضع لها من الإعراب، أو كونها في مَوْضع جرٍّ صفةٍ لـ﴿قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ﴾، ويكون قوله: ﴿جَآءُوكُمْ﴾ معترضًا، ويرى الباحثان أنَّ الوصل هنا أَوْلى من الوقف خلافًا لما ذهب إليه الإمام الهبطيّ؛ فالوصل أولى من الوقف وأوضح للمعنى، ولا يحتاج تقديراتٍ إعرابيَّةً كثيرةً. والله أعلم.

(١) محمد رشيد رضا، المنار، ٥/ ٢٦٥.

(٢) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٣٧٩.

(٣) الرازي، مفاتيح الغيب، ١٠/ ١٧٢.

٦. **الوقف على كلمة:** ﴿مُؤْمِنًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [النساء:٩٢].

دراسة موضع الوقف: انفرد الإمام المبطيّ بالوقف على قوله تعالى: ﴿مُؤْمِنًا﴾ هنا مُخالفًا للوقف المثبت في مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون، ولم يُذكر في ذلكَ شيءٌ في الكتب التي اعتمد الباحثان عليها.

قال ابن عاشور: «هوَّلَ الله تعالى أمرَ قتلِ المسلمِ أخاه المسلمَ، وجعله في حيِّز ما لا يكون، فجاء بصيغة المبالغة في النفي، وهي صيغة الجحود، أي ما وُجد لمؤمنٍ أن يقتلَ مؤمنًا في حالٍ من الأحوال إلّا في حال الخطأ... كأنَّ صفة الإيمان في القاتل والمقتول تُنافي الاجتماع مع القتل في نفس الأمر منافاةَ الضدَّيْنِ؛ لقصد الإيذان بأنَّ المؤمن إذا قتل مؤمنًا فقد سلب عنه الإيمان وما هو بمؤمنٍ، فتكون هذه الجملة مستقلَّةً عمّا بعدَها»[(١)]. ويقول ابن عطية: «قال جمهور المفسرين: معنى هذه الآية وما كان في إذْنِ الله وفي أمره للمؤمنِ أن يقتل مؤمنًا بوجهٍ، ثمَّ استثنى استثناءً منقطعًا ليس من الأوَّل، وهو الذي تكون فيه (إلا) بمعنى (لكن)، والتقدير لكنَّ الخطأ قد يقع»[(٢)].

فالوقف الذي وقفه الإمام المبطيّ - رحمه الله - هنا يستقيم مع المعنى الأول الذي ذكره ابن عطيَّةَ على أنَّ الاستثناء منقطع، وأنَّ (إلّا) بمعنى (لكن)؛ فيكون الوقف على قوله ﴿مُؤْمِنًا﴾ من قبيل الوقف الكافي، وقوله: ﴿إِلَّا خَطَـًٔا﴾ استئناف، والقصد من وقف الإمام المبطي هنا التهويل من قتل المؤمن تهويلًا يصل لدرجة انتفاء الإيمان عن صاحبه، وبذلك يظهر للباحثَيْنِ أنَّ اختيار الوقف على هذه اللفظة ناشئٌ عن علمٍ باللغة واطّلاعٍ على أقوال المفسّرين فيها، وهو وقفٌ مقبولٌ، وله وجهٌ قويٌّ في العربيَّة والتفسير كما بيَّنّا. والله أعلم.

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٥/ ١٦٥.

(٢) ابن عطية، المحرر الوجيز، ٢/ ٩٢.

٧. **الوقف على كلمة:** ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ﴾ في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنۡهَا مَحِيصٗا ١٢١﴾ [النساء: ١٢١].

دراسة موضع الوقف: اختار الإمام الهبطيّ الوقف على قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ﴾ مخالفًا للوقف المثبت في مصحف مجمع الملك فهد برواية قالون، وهو وقفٌ لم يُذْكَرْ عند أحدٍ من علماء الوقف والابتداء الذين اعتمد الباحثان على أقوالهم، وفي بقية المصاحف الوقف عند رأس الآية.

قال ابن عاشور: «أفاد الوقف على قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ﴾ لتنبيه السامعين إلى ما يَرِدُ بعد اسم الإشارة من الخبر، وأنَّ المُشار إليهم أحرياء به عقبَ ما تقدَّم مِنْ ذِكْر صفاتهم»[(١)]، حيث أخبَرَ تَعالى بمصيرِ المتَّخذين الشيطانَ وليًّا وتوعدهم بأن مَأْواهُمْ جَهَنَّمُ، ولا يدافعونها بحيلة[(٢)]، فالجملة من ناحية اللغة والإعراب مكتفيةٌ بذاتها كما بيَّن ذلك القرطبي بقوله: «﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ابتداءٌ، ﴿مَأۡوَىٰهُمۡ﴾ ابتداءٌ ثانٍ، و﴿جَهَنَّمُ﴾ خبر الثاني، والجملة خبر الأول»[(٣)]، ويكون المعنى: أُولئِكَ الذين اتخذوا الشيطان وليًّا لهم مَأْواهُمْ ومرجعهم ومستقرّهم جهنم[(٤)]، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِدُونَ عَنۡهَا مَحِيصٗا ١٢١﴾ الواو عاطفة، ولا نافية[(٥)]، فإنهَّا منفصلة عمّا قبلها، وهو من قَبيل عطف المختلفَيْن في المعنى. ولذلك جازَ الوقفُ هنا. والله أعلم.

* * *

(١) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٥/ ٢٠٦.
(٢) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٢/ ١١٥.
(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٥/ ٣٩٦.
(٤) ينظر: الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، ١/ ٤٢٩.
(٥) ينظر: محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ٢/ ٣٢٥.

الخاتمة

يُسْتَفادُ من هذا البحثِ في علم الوقف والابتداء، من خِلالِ تطبيق الدراسة على هذه النماذج من القرآن الكريم، ويمكن تلخيص نتائجه في الآتي:

١. إنَّ علم الوقف والابتداء تربطُهُ علاقةٌ قويَّةٌ بالعلوم الأخرى التي تتَّصل بالقرآن الكريم، كعلم التفسير واللغة والإعراب وأسباب النزول وغيرها من العلوم.

٢. ثَبَتَ أنَّ أكثر وُقوف الإمام الهبطيّ التي تتبَّعها الباحثان لها وجهٌ في العربيَّة أو التفسير، وهذا دليلٌ على أنَّه لم يضع الوقف عبثًا؛ بل إنَّه وَضَعَه عن علمٍ وتأمُّلٍ وفَهْمٍ ودِرايةٍ.

٣. بعضُ آراء علماء الوقف والابتداء تتَّفق أحيانًا، أو تتقارب كثيرًا فيما بينها، عَلى غِرارِ ما بَيْنَ الأنصاري والأشمونيّ مِنْ تقارُبٍ وتَوافُق.

٤. بلغت المواضع التي انفرد بها الهبطيّ في هذه الدراسة عشرين موضعًا، منها سبعة مواضعَ انفرد بها عن علماء الوقف والابتداء الذين تمَّت المقارنة بين آرائِهم في هذه الدراسة، ووافقَهم في ثلاثة عشر موضعًا.

٥. اتفق الباحثان مع الإمام الهبطيّ في السّوادِ الأعظمِ من وقوفه في هذا الجزء، وبلغت مواضع المخالفة له أربعة مواضع فقط، وهي مخالفة لأولويّة الوصل والوقف فقط، وليست اعتراضًا على وقفه؛ لأنَّ لكلِّ وقفٍ من وقوفه وجهًا؛ إمّا في العربيّة وإمّا في التفسير، بحسب التوجيه الذي قدَّمْناه. والله أعلم.

٦. برزَ اهتمامٌ كبيرٌ من العلماءِ القدامى بالوقف والابتداء، وهذا دليلٌ على أهميّة

هـذا العلـم وفائدتـه، وتحديـدًا في سِـياقِ كَوْنِـهِ يخـدم مـراد الله تعـالى.

فللـه الحمـد والمنَّـة عـلى مـا يـسَّرهُ لنـا مِـنْ خدمـةٍ لكتابـه الكريـم، وإيّـاهُ نسـألُ أن يجعلنـا مـن العاملـين بـما فيـه، وأنْ يُيَـسِّر علينـا حفظـه وتحفيظـه بالوجـه الـذي يرضيـهِ عَنّـا.

* * *

المصادر والمراجع

* أوَّلًا: القرآن الكريم

١. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، (د.ت)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، (د.ط)، (د.م)، المطبعة التجارية الكبرى.

٢. ابن جزي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: ٧٤١هـ)، تاريخ النشر ١٤١٦ هـ، التسهيل لعلوم التنزيل، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، الطبعة: الأولى، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

٣. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، تاريخ النشر ١٩٨٤ هـ، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، (د.ط)، تونس، الدار التونسية للنشر.

٤. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تاريخ النشر ١٤٢٢ هـ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة: الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

٥. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، تاريخ النشر (١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون، (د.ط)، (د.م) اتحاد الكتاب العرب.

٦. ابن القاضي، ذيل وفيات الأعيان المسمى (درّة الحجال في أسماء الرّجال)، أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسي الشّهير بابن القاضي (٩٦٠ - ١٠٢٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث (القاهرة) - المكتبة العتيقة (تونس)، الطبعة: الأولى، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م، عدد الأجزاء: ٣.

٧. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٨.

٨. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تاريخ النشر ١٤٢٠ هـ، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، (د.ط)، بيروت، دار الفكر.

٩. أبو السعود، العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، (د.ت)، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، (د.ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

١٠. الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفى: نحو ١١٠٠هـ)، تاريخ النشر (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م)، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، المحقق: شريف أبو العلا العدوي، الطبعة: الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

١١. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، تاريخ النشر ١٤١٥هـ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المحقق: علي عبد الباري عطية، الطبعة: الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٢. الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، تاريخ النشر ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، الطبعة: الثانية،(د.م)، دار المصحف.

١٣. البرماوي، إلياس بن أحمد حسين الشهير بالساعاتي بن سليمان بن مقبول علي، تاريخ النشر ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، إمتاعُ الفُضَلاء بتَراجِم القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِن الهِجري، تقديم: فَضيلة المقرئ الشيخ محمَّد تميم الزّعبي، الطبعة: الأولى، (د.م)، دار الندوة العالمية.

١٤. توتونجي، محمد بلال، تاريخ النشر ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤م، ترجيحات الإمام الداني والإمام السجاوندي في الوقف والابتداء (دراسة مقارنة)، (د.ط)، ماليزيا، جامعة المدينة العالمية.

١٥. حميتو، عبد الهادي، (د.ت)، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، (د.ط)، (د.م)، (د.ن).

١٦. الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف

بالخازن (ت ٧٤١هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح: محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

١٧. الخراط، أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، المجتبى من مشكل إعراب القرآن، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، عام النشر: ١٤٢٦هـ، عدد الأجزاء: ٤.

١٨. الخطيب، عبد الكريم يونس الخطيب (ت بعد ١٣٩٠هـ)، التفسير القرآني للقرآن، الناشر: دار الفكر العربي/ القاهرة.

١٩. درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، تاريخ النشر ١٤١٥ هـ، إعراب القرآن وبيانه، الطبعة: الرابعة، سوريا، بيروت، دار الإرشاد للشئون الجامعية، دار اليمامة، دار ابن كثير.

٢٠. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تاريخ النشر ١٤٢٠هـ، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، الطبعة: الثالثة، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٢١. رضا، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: ١٣٥٤هـ)، سنة النشر: ١٩٩٠ م، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، (د.ط)، (د.م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٢. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تاريخ النشر ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، معاني القرآن وإعرابه، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة: الأولى، بيروت، عالم الكتب.

٢٣. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تاريخ النشر ١٤٠٧ هـ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الطبعة: الثالثة، بيروت، دار الكتاب العربي.

٢٤. السجاوندي، أبو عبد الله محمد بن طيفور (ت٥٦٠ هـ)، (د.ت)، علل الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، (د.ط)، (الرياض-المملكة العربية السعودية)، مكتبة الرشد.

٢٥. سعيد إعراب، تاريخ النشر ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، القراء والقراءات بالمغرب، دار الغرب

الإسلامي، الطبعة الأولى، (بيروت-لبنان)، (د.ن).
٢٦. السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، (د.ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، (د.ط)، دمشق، دار القلم.
٢٧. صافي، محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، تاريخ النشر ١٤١٨هـ، الجدول في إعراب القرآن الكريم، الطبعة: الرابعة، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، دار الرشيد.
٢٨. الضباع، علي محمد، الإضاءة في بيان أصول القراءة، دار الكتب العلمية، بيروت، في العام، ٢٠١٥م.
٢٩. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تاريخ النشر: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر، الطبعة: الأولى، (د.م)، مؤسسة الرسالة.
٣٠. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، (د.ت)، التبيان في إعراب القرآن، المحقق : علي محمد البجاوي، (د.ط)، (د.م)، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٣١. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تاريخ النشر ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤ م، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة: الثانية، القاهرة، دار الكتب المصرية.
٣٢. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، عدد الأجزاء: ١٥.
٣٣. مخلوف، محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم، (المتوفى: ١٣٦٠هـ)، تاريخ النشر ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣ م، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، الطبعة: الأولى، لبنان، دار الكتب العلمية.
٣٤. المنتجب الهمذاني، (ت ٦٤٣ هـ)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م، عدد

الأجـزاء: ٦.

٣٥. النحـاس، أبـو جعفـر النَّحَّـاس أحمـد بـن محمـد بـن إسـماعيل المـرادي النحـوي (المتـوفى: ٣٣٨هـ)، تاريـخ النـشر ١٤٢١ هـ، إعـراب القـرآن، وضـع حواشـيه وعلـق عليـه: عبـد المنعـم خليـل إبراهيـم، منشـورات محمـد بيضـون، الطبعـة: الأولى، بـيروت، دار الكتـب العلميـة.

٣٦. النسـفي، أبـو الـبركات عبـد الله بـن أحمـد بـن محمـود حافـظ الديـن النسـفي (ت ٧١٠هـ)، مـدارك التنزيـل وحقائـق التأويـل، حققـه وخـرج أحاديثـه: يوسـف عـلي بديـوي، راجعـه وقـدم لـه: محيـي الديـن ديـب مسـتو، النـاشر: دار الكلـم الطيـب، بـيروت، الطبعـة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م، عـدد الأجـزاء: ٣.

٣٧. النيسـابوري، نظـام الديـن الحسـن بـن محمـد بـن حسـين القمـي النيسـابوري (المتـوفى: ٨٥٠هـ)، تاريـخ النـشر ١٤١٦ هـ، غرائـب القـرآن ورغائـب الفرقـان، المحقـق: الشـيخ زكريـا عمـيرات، الطبعـة: الأولى، بـيروت، دار الكتـب العلميـة.

٣٨. الهـرري، الشـيخ العلامـة محمـد الأمـين بـن عبـد الله الأرمـي العلـوي الهـرري الشـافعي، تفسـير حدائـق الـروح والريحـان في روابي علـوم القـرآن، إشراف ومراجعـة: الدكتـور هاشـم محمـد عـلي بـن حسـين مهـدي، النـاشر: دار طـوق النجـاة، بـيروت / لبنـان، الطبعـة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م، عـدد الأجـزاء: ٣٣ (٣٢ ومجلـد للمقدمـة).

* * *